شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

شكراً لهذا الاعتراف النيابي

شكرا للرب لأن أحداً في لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب قد أيّدنا أخيراً في رأينا بأن ما يسمى رسمياً بـ "قانون حقوق الصحفيين"، وهو في الحقيقة قمينٌ بأن يُسمى "قانون حقوق السلطة التنفيذية على الصحفيين" أو "قانون حماية الحكومة من الصحفيين"، غير كاف لتوفير الحماية للصحفيين وللعمل الإعلامي.

عندما قدمت الحكومة مشروع القانون الذي فاخرت نقابة الصحفيين بأن مساهمتها في إعداده كانت أساسية، وجد عدد من الصحفيين والإعلاميين ورجال القانون والناشطين المدنيين والمنظمات الدولية ذات الاختصاص أن المشروع لا علاقة له من قريب أو بعيد بحقوق الصحفيين وفي المقدمة منها حقهم في الوصول الحر إلي المعلومات وحقهم في البث الحر لهذه المعلومات، فضلاً عن حقهم في الحماية من أي تدخل أو تعسّف أو رقابة، وبالذات من الحكومة وأجهزتها المختلفة.

وبفضل هؤلاء تحوّل مشروع القانون الذي أريد للبرلمان أن يمرره على عجل، إلى قضية رأي عام ما اضطر لجنة الثقافة والإعلام البرلمانية إلى تنظيم جلسة استماع داخل البرلمان اصطف فيها نواب دولة القانون إلى جانب ممثلي النقابة للدفاع عن المشروع المشين، لكن قوة ووجاهة الآراء المطالبة بتعديل القانون دفعت البرلمان إلى إجراء تعديلات طفيفة لم تُغيّر كثيراً في جوهر القانون، ما حثنا على السعي مع رئاسة مجلس النواب وعدد من النواب لإقناعهم بضرورة تأجيل القراءة الأخيرة للقانون بعض الوقت لمزيد من النقاش العام، وقد وعدنا رئيس المجلس بمهلة شهر للنشاط مع النواب من أجل إجراء تعديلات على القانون المقترح، لكنه سرعان ما نكث بوعوده وتنصّل عن تعهداته ودبّر مع الحكومة في ليلة ظلماء أمر طرح القانون على التصويت فمرر البرلمان صيغة مرتبكة لا تشرّفه ولا تشرّف من صوّت عليها، لأنها بكل بساطة لم تضمن حقوق الصحفيين الأساسية، بل جرّدتهم من هذه الحقوق تحت شعار "عدم مخالفة" القانون والنظام العام والآداب العامة!

الآن يعلن عضو لجنة الثقافة والإعلام النيابية سامان فوزي إن "قانون حقوق الصحفيين لا يكفي لحماية الصحفيين ولتهيئة الأرضية السليمة للعمل الإعلامي، بل هنالك حاجة لقوانين أخرى" بحسب ما نقلت عنه أمس وكالة (شفق نيوز) التي نسبت أيضاً إليه القول انه "لابد من قوانين داعمة كتشريع قانون تنظيم العمل الإعلامي، وكذلك قانون حق الوصول إلى المعلومات".

منذ تشريع القانون في العام الماضي حتى الآن لم يُسجل أي تقدم على صعيد حقوق الصحفيين، فقد مُنع المئات منهم من الحصول على معلومات ضرورية ومن الوصول الى مصادر هذه المعلومات، بل جرى الاعتداء المسلح من قبل عناصر الأمن على العديد من الصحفيين والإعلاميين وعومل آخرون بما يمس كرامة الصحفي ويهينه في مهنته.

ربما لهذا السبب لم يتردد النائب فوزي عن دعوة "القضاء العراقي إلى محاسبة منتهكي حقوق الصحفيين، ونقابة الصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان إلى أن تكون أكثر فاعلية في رصد الانتهاكات ونشرها بشكل دوري ليطلع عليها الرأي العام والمسؤولين الحكوميين".

"قانون حقوق الصحفيين" ليس فقط غير كاف لحماية الصحفيين والعمل الإعلامي، وإنما هو في الواقع قانون مُشين لأنه لا يُقارن بقوانين البلدان الديمقراطية ولا يتوافق مع التشريعات الدولية ذات العلاقة.. انه قانون ينتمي إلى نمط قوانين نظام صدام.

طالباني: المسيحيون لعبوا دوراً كبيراً في التقدم الديمقراطي للبلاد

□ بغداد/ المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني، الاثنين، أن مسيحيي العراق لعبوا دوراً جباراً في التقدم الديمقراطي والسياسي في العراق، مُبدياً مساندته ودعمه الكامل لكافة المكونات المسيحية في إيصال مطالبهم وفقا للدستور، فيما أشار وفد مسيحي إلى سعيهم لإثبات وجودهم على الساحة السياسية في العراق والتمثيل في مؤسسات الدولة.

وقال جلال طالباني في بيان صدر عن مكتبه على هامش استقباله وفدا من التجمع الوطني الكلداني المسيحي وحصلت (المدى) على نسخة منه، إن "مسيحيي العراق بكلدانه وآشورييه وسريانه وسائر مكوناته لعبوا دورا جبارا في التقدم الديمقراطي والسياسي و قدموا تضحيات جليلة لوطنهم العراق"، مبديا "مساندته ودعمه وإيصال مطالبهم بما يقره الدستور". وأكد طالباني "أهمية رص صفوف الكلدان لضمان تحقيق مطالبهم المشروعة"، مشيرا إلى أن "الدستور كفل الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية للجميع". من جانبه أكد الوفد المسيحي أن الأهداف التي أسس من اجلها التجمع الوطني الكلداني هو السعي إلى إثبات وجودهم على الساحة السياسية في العراق والتمثيل في مؤسسات الدولة.

وانخفضت أعداد المسيحيين في العراق بعد حرب عام ٢٠٠٣ بحسب إحصاءات غير رسمية، من ١,٥ مليون إلى نصف المليون، بسبب هجرة عدد كبير منهم إلى خارج العراق وتعرض العديد إلى الهجمات في عموم مناطق العراق، خصوصاً في نينوى وبغداد وكركوك.

وكان المسيحيون يشكلون نسبة ٣,١ بالمئة من السكان في العراق وفق إحصاء أجري عام ١٩٤٧، وبلغ عددهم في الثمانينيات بين مليون ومليوني نسمة، وانخفضت هذه النسبة بسبب الهجرة خلال فترة التسعينيات وما أعقبها من حروب وأوضاع اقتصادية وسياسية متردية، كما هاجرت أعداد كبيرة من المسيحيين إلى الخارج بعد عام ٢٠٠٣.

ويضم العراق أربع طوائف مسيحية رئيسية هي الكلدانية أتباع كنيسة المشرق المتحولين إلى الكثلكة، والسريانية الأرثوذكسية، والسريانية الكاثوليكية، والطائفة اللاتينية الكاثوليكية، والآشورية أتباع الكنيسة الشرقية.

طالباني مع وفد التجمع الوطني الكلداني المسيحي

الأمم المتحدة تتحمّل تكاليف النقل.. والحكومة تمنحهم ٤ ملايين

بغداد تؤكد عودة ١٩ ألف عائلة من سوريا

□ بغداد/ المدى

أعلنت الحكومة العراقية أمس الاثنين أن نحو ١٩ ألف عائلة عراقية مقيمة في سوريا رجعت إلى البلاد على خلفية الأحداث الأمنية التي ترافق عملية المطالبة برحيل الرئيس السوري بشار الأسد، مؤكدة منحها ٤ ملايين دينار إلى تلك العوائل من اجل مساعدتها لتأمين ما اعتبرته الاحتياجات الأولية.

وتشير إحصائية لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية إلى وجود نحو ١١٠ آلاف عائلة عراقية مقيمة في سوريا لجأت إلى ذلك البلد خلال السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى أكثر من نصف مليون لاجئ عراقي يقيمون في سوريا غير مسجلين كلاجئين هناك.

وترى الوزارة أن عودة العوائل الموجودة في سوريا تجري بصورة مستمرة وفي تزايد، إذ قال الوزير ديندار دوسكي "هذا الأمر تحقق بعد سلسلة الاضطرابات الأمنية التي تحدث في بعض المناطق السورية التي ترافق عملية الاحتجاج".

وبخصوص عدد هذه العوائل، أوضح دوسكي "لقد تجاوز الـ ١٩ ألف عائلة اغلبها لجأت إلى سوريا من محافظات الوسط والجنوب اثر الأوضاع الأمنية المتردية".

يذكر أن العراق شهد بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ عمليات عنف شنتها مجاميع مسلحة ذات طابع طائفي أسفرت عن وقوع ألف من القتلى وتهجير عدد كبير من العوائل داخليا وخارجيا، ودائما ما كانت سوريا المحطة الأولى بالنسبة للمهجرين العراقيين.

وتحاول الحكومة تشجيع العوائل العائدة من سوريا ببعض الامتيازات المادية، ويبين وزير الهجرة "منحنا لكل عائلة مبلغ ٤ ملايين دينار"، معتبرا إياه "مساعدة في تأمين احتياجاتها الأولية"، منوهاً إلى "تحمل مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تكاليف سفر العوائل العراقية التي لا تملك تكاليف العودة إلى البلاد".

وزاد بالقول إن "بعض العوائل العراقية قدمت طلبات رسمية إلى الحكومة السورية لنيل حق اللجوء إلى بلد ثالث كون تلك العوائل ترفض العودة إلى العراق".

وتشهد سوريا منذ شهر آذار من العام الماضي موجة احتجاجات شعبية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وبحسب الأمم المتحدة فأن نحو ٨ آلاف قتلوا إثر تلك الاحتجاجات إلى جانب الآلاف من الجرحى إثر مواجهات مع قوات الأمن السورية.

يذكر أن رئيس لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب، قالت في مقابلة سابقة كانت قد نشرتها (المدى) عن تسلمها تقريرا من السفارة العراقية في سوريا يؤكد سوء أحوال اللاجئين في دمشق، مشددة على تعرض عدد منهم إلى جرائم مختلفة بينها القتل والخطف، فيما لفتت إلى وجود تعاون مع الوزارات ذات العلاقة من اجل إعادتهم إلى العراق بأقرب وقت ممكن.

وتابعت "هناك خلافات طائفية، فبعض العراقيين يتعرض للأذى على أساس الهوية والانتماء المذهبي، وهو إنذار خطير للعراقيين وعلينا التعامل بجدية مع هذا الملف فمن المتوقع أن تأتي مجاميع عراقية كبيرة وان المخيم الذي نصب على حدود مع سوريا هو لاستقبال العراقيين، بالدرجة الأساس، ومن الممكن أن يتم تضييف السوريين بالتعاون مع وزارة الصحة والنقل والداخلية وجهاز المخابرات".

عراقيون عائدون

الأمن البرلمانية تنتقد استمرار المسؤولين المتعاونين مع الجماعات المسلحة في مناصبهم

الزاملي: دوائر لوزارة النفط تموّل القاعدة.. والإرهاب يبتزّ المتنفذين

أكدت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب امتلاكها أسماء مسؤولين في الحكومات المحلية لبعض المحافظات، متهمين بتمويل تنظيمات مسلحة خصوصا تلك المرتبطة ببقايا القاعدة التي بدأت تنشط عملياتها مع انسحاب القوات الأميركية مطلع العام الحالي، مشددة على أن الإرهابيين لديهم حصة كبيرة من دوائر وزارة النفط في تلك المحافظات فهم يحصلون على بعض العائدات.

□ بغداد/ المدى

أما على صعيد الزحامات المرورية التي تشهدها العاصمة بغداد، اعتبرتها اللجنة طبيعية لأنها متزامنة مع قرب انعقاد القمة العربية في بغداد نهاية الشهر الحالي.

وكان تقرير لمعهد راند التابع لوزارة الدفاع الأميركية قد نشر عام ٢٠١١، أشار إلى اعتماد تنظيم القاعدة في العراق على "السرقة والابتزاز والسوق السوداء لتمويل عملياته"، مؤكداً أن قطع التمويل عن القاعدة "يمكن أن يعوق تواتر هجماتها، لحاجتها إلى موارد مالية ثابتة لتمويل عملياتها".

ويعرف عضو اللجنة حاكم الزاملي أسماء بعض المسؤولين في محافظات، نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، المتواطئين مع الجماعات المسلحة، وقال "اعرفهم جيدا، القاعدة تستغلهم للحصول على إتاوات تموّل عملياتها الإرهابية، الإرهابيون خسروا مصادر جمة لاسيما في ما يتعلق بالأموال التي تأتي من الخارج بسبب سيطرة الحكومة على محال الصيرفة، وان ابتزاز المسؤولين والشخصيات المهمة في البلد بدا آخر حلقة في مسلسل عمليات العنف في البلاد، وبالقضاء عليها ستفقد القاعدة آخر مغذ لها في البلاد". وكان الزاملي قد ذكر العام الماضي لـ(المدى) "أن تنظيم القاعدة يعتمد في تمويله في بعض الأحيان على محال الصيرفة"، داعيا القوات الأمنية إلى فرض رقابتها على هذه المحال وإغلاق التي لا تمتلك سندا قانونيا يؤهلها لممارسة عملها".

وقال قائد الفرقة الثالثة في الشرطة الاتحادية بمحافظة نينوى مهدي الغراوي، في مؤتمر صحفي، عقده بمدينة الموصل، نهاية كانون الثاني الماضي، عن تمكّن قواته من اعتقال ١٣ شخصا يشكلون خلية تعمل على جمع الإتاوات من الشركات والدوائر الحكومية والمواطنين في الجانب الأيمن من الموصل غربي المدينة. ومن بين الدوائر الحكومية التي تتحصل الجماعات الإرهابية على تمويلها من خلالها، قال عضو لجنة الأمن والدفاع "إنها كثيرة، ولكن وزارة النفط الأكثر فائدة للجماعات المسلحة"، وأردف "أن الدوائر المنتشرة في المحافظات الثلاث تعطي رغما عنها أموالا إلى المجاميع المسلحة كالقاعدة، فهم يحصلون على غلة من بيع صهاريج النفط، فضلا عن بيع وشراء العقارات".

ووجه الزاملي انتقادات لاذعة إلى القوات الأمنية المنتشرة في تلك المحافظات، وزاد "أن ضعفها في أداء واجبها مكن القاعدة من مسك زمام المبادرة والحصول على أموال كبيرة جدا للدولة"، مؤكدا "لم أتحدث بهذا الأمر عن فراغ، أن هذه المعلومات مسجلة لدينا في لجنة الأمن والدفاع".

وأعرب عن أسفه لاستمرار عدد من المسؤولين المتعاونين مع الجماعات الإرهابية في مواقعهم، موضحا "برغم مضي سنوات على وجودهم في المنصب وتقديمهم المعونة إلى القاعدة فلم يتم استبدالهم، فالأخيرة تمارس ضغطا على الشخصيات المتنفذة في محافظاتهم لأجل عدم إقالتهم".

وعن امتلاك تنظيم القاعدة معسكرات في هذه المحافظات، جدد عضو لجنة الأمن والدفاع تأكيده على وجود مقرات أخرى يصعب كشفها، وذكر "منطقة الجزيرة الواقعة في الموصل، والتي تحاذي الأنبار وصلاح الدين، اكتشف فيها قبل فترة معسكرا للقاعدة وتم تدميره واسر عدد من الأشخاص فيه ليس الوحيد، هذا ليس نهاية المطاف، هم يمتلكون مقرات أخرى في مناطق صحراوية لاسيما في محافظة الأنبار، ولكن من الصعوبة أن يتم كشفها بسبب المساحة الواسعة للمنطقة، وعدم وجود غطاء جوي لمسح المنطقة، داعيا القوات الأمنية إلى مضاعفة جهودها الجوية من خلال الاعتماد على طيران الجيش ورصد تحركات المسلحين والإيعاز إلى القطاعات البرية من اجل القيام بعمليات استباقية".

وفي موضوع آخر، قال الزاملي إن الاستعدادات الأمنية لقمة بغداد تجري على قدم وساق، معتبرا الاختناقات المرورية التي تشهدها العاصمة طبيعية لاقترابها من موعد مجيء الزعماء العرب.

ومن المقرر عقد القمة العربية في بغداد في ٢٩ من الشهر الجاري بعد أن كان من المقرر أن تعقد في أيار من العام الماضي إلا أنها تأجلت إلى آذار عام ٢٠١٢ بطلب من العراق وقامت الحكومة بصرف نحو نصف مليار دولار استعدادا لعقدها.

الزاملي أفاد بأن "بغداد مدينة صغيرة، فطبيعيّ أن تشهد اختناقات مرورية لان مناطقها متداخلة، وبالمجمل فأن ما يجري مجرد تحوطات لمنع وقوع أي طارئ".

وتشهد مناطق بغداد مطلع الأسبوع الجاري إجراءات أمنية مكثفة من خلال نصب نقاط تفتيش جديدة في الشوارع الرئيسية مما سبب حالات اختناق مروري كبير، الأمر الذي ولّد نوعا من الامتعاض في صفوف الكثير من المواطنين الذي اضطر البعض منهم إلى قطع مسافات شاسعة سيرا على الأقدام هربا من الزحام المروري.

حاكم الزاملي

القضاء الأعلى يعيد ملف جريمة حديثة إلى الأنبار

□ بغداد/ المدى

وافق مجلس القضاء الأعلى على نقل الإجراءات التحقيقية لملف جريمة حديثة إلى الأنبار، بعد أن ابتدأ التحقيق فيها ببغداد.

وكانت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية هاجمت، في الخامس من آذار ٢٠١٢، بأسلحة رشاشة وقنابل يدوية نقاط تفتيش تابعة للجيش العراقي والشرطة، ومنازل تعود لعناصر أمن، في مناطق متفرقة من قضاء حديثة، ١٨٠ كم غرب الرمادي، مما أسفر عن مقتل ٢٥ عنصراً أمنياً بينهم معاون آمر الرد السريع المقدم محمد شوفير، والنقيب خالد الحديثي، وأحد المسلحين، فضلاً عن إصابة ١٠ من عناصر الأمن.

الحكومة المحلية في الأنبار أكدت المتهمين بالجريمة ستتم محاسبتهم داخل المحافظة، وقال مزهر الملا عضو مجلس المحافظة في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "وجهنا في وقت سابق طلباً إلى الجهات المعنية في مجلس القضاء الأعلى من اجل نقل الدعوى الأنبار، من خلال تسليم المتهمين ومحاكاتهم في محافظتنا"، ناقلا عن القضاء "كتاب وصلنا أمس الاثنين بالموافقة على نقل كافة المشتبه بهم إلى الأنبار.

يشار إلى أن مسؤول امني قائد شرطة صلاح الدين قد ذكر في وقت سابق لـ(المدى) انه تم إلقاء القبض على مرتكبي جريمة حديثة في مستشفى متنقل للقاعدة بمحافظة صلاح الدين وتم تحويلهم بعد ذلك إلى بغداد. وتابع الملا: انه سيتم نقل المشتبه بهم إلى محكمة مدينة حديثة ويتم محاكمتهم محكمة حديثة ومن ثم نقلهم إلى رئاسة محكمة استئناف وسط مدينة الرمادي.

وسبق لنواب يمثلون محافظتي الأنبار وصلاح الدين، قد ذكروا في تصريحات سابقة أن أهالي المحافظتين سيستمرون بالتظاهر وسينفذون عصيانا مدنيا إذا لم يحاكم جناة حادثة "حديثة"، فيما أعربوا عن انتقادهم القضاء لنقله القضية إلى بغداد. وقال النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني في مؤتمر صحفي عقده قبل أيام في مبنى البرلمان مع عدد من نواب الأنبار، إن "حادثة حديثة ارتكبت في محافظة الأنبار واعتقل منفذوها في صلاح الدين ولهذا يجب محاكمتهم في الأنبار أو صلاح الدين"، مضيفا أن "تعامل القضاء مع هذه القضية بنقلها إلى بغداد فيه انتقائية ويثير الشكوك والهواجس".

وأوضح العلواني أن "سكان محافظة الأنبار سيستمرون بالتظاهر او العصيان المدني إذا لم يستجب القضاء الأعلى لمطالبهم"، مشددا على "ضرورة الا يستجيب مجلس القضاء الأعلى للضغوط السياسية".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون